

## بين القضية الجنائية والقضية الحقوقية

يكتسب الربط بين الموضوع الجنائي والحقوقى أهمية كون أحدهما يمكن أن يكون غطاء للآخر، فيمكن استخدامه من قبل الحكومات التسلطية، أو من الجمعيات الحقوقية المسيئة. فالأولى تستطيع أن تحوّل الموضوع الحقوقى والسياسى الى قضية جنائية، والثانية تستطيع أن تسبغ على الموضوع الجنائى المحض صفة حقوقية وإنسانية. وقد كشفت قضية الإعتداء على المواطن جعفر كاظم إبراهيم بالضرب الشديد واتهامه لأجهزة الأمن بأنها من قام بذلك، وما ترتب على الإتهام من توتير في الشارع البحريني، ليثبت فيما بعد كذب المدعى، وأن قام بالإعتداء لا علاقة لهم بأجهزة الأمن.. كشفت القضية حقائق يفترض أن تكون نصب عين العاملين الحقوقيين، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، والجمعيات السياسية، ورجال الدين، وغيرهم، ممن انخرطوا في الموضوع بصورة أو بأخرى.

من أهم تلك الحقائق، سهولة الربط بين القضايا الجنائية التي يرتكبها الأفراد، والقضايا الحقوقية المحققة المشمولة بالدفاع عن حقوق الإنسان. والقضية التي نحن بإزائها، والتي وقعت أحداثها الشهر الماضي، بيّنت أن المعتدى عليه، وهو ناشط سياسى، ارتكب خطأ يتعلق بـ (الشرف) لم يشأ الإعتراف به، وأراد تغطيته بعباءة سياسية، حين اتهم أجهزة الأمن، التي يسهل اتهامها وتصديق الإتهامات بحقها أياً كانت، لأسباب متعددة ليس هذا مكان شرحها، بحيث يبريء الفاعل نفسه من فعلته الجنائية من جهة، وفي نفس الوقت يكتسب مكانة حين يصبح الإعتداء عليه على خلفية سياسية/ حقوقية. ليست هذه المرة الأولى ولا الأخيرة، التي يحوّل فيها ناشطون في الحقل السياسى أو الحقوقى، الإتهامات الجنائية التي يقترفونها هم الى قضايا سياسية أو حقوقية، فهذه وسيلة مثلى للتغطية على الأفعال غير المقبولة قانوناً أو شرعاً أو عرفاً.

بالطبع، قد تقع بعض المنظمات الحقوقية في خطأ غير مقصود، إمّا بسبب تسرعها في الأحكام، كما في قضية جعفر إبراهيم أو من سبقه في قضيتين أخريين متشابهتين، أو بسبب الافتراض أن (أجهزة الأمن) مخطئة دائماً، واعتبارها عدوة للإصلاح، وأنها الجهة الأساس التي توجه لها عادة الإتهامات بانتهاكات حقوق الإنسان، وهو افتراض يخلو من الحكمة والدقة، وبالتالي فإن ما يقوله أي أحد صحيح مادام الإتهام متعلقاً بتلك الأجهزة.

خطورة ردود الفعل أن بعضها لا يدخل ضمن إطار الخطأ غير المقصود، بل كان هناك تسييساً متعمداً للقضية حتى بعد انجلاء الحقيقة. ومما يؤسف له أن إحدى الجهات الحقوقية المحلية أسبغت على إبراهيم، صفة (مدافع عن حقوق الإنسان) وحرّضت منظمات حقوق دولية على إصدار بيانات متسرعة أضرت بمصداقيتها.

هناك الكثير من القضايا التي تهم العاملين الحقوقيين في البحرين، وقضية جعفر إبراهيم ليست واحدة منها.

وهناك مسائل حقوقية لا لبس فيها بحاجة الى مراقبة ومتابعة وعمل على الأرض، ولسنا جميعاً بحاجة الى افتعال قضايا تضرّ بمصداقيتنا.

حسن موسى الشفيعى

رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان

### اقرأ

٤ أخطاء المنظمات الحقوقية

٥ دفاعاً عن أنفسنا لا

عن الحكومة

٦ لقاء مع رئيس (الشفافية)

٨ إلغاء نظام الكفيل

١١ أي مستقبل لحرية

الصحافة البحرينية؟

## البحرينية) لحقوق الإنسان: لا للتسرع وإطلاق الإتهامات

انتقد سلمان كمال الدين، عضو الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ترويج الإدعاءات الخاطئة بين المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. جاء ذلك تعليقا على مزاعم أفادت بأن أفراداً من قوى الأمن اعتدوا على المواطن جعفر كاظم ابراهيم، وتبين أن المعتدي جهة أخرى وأن الموضوع له علاقة بـ (الشرف). وشدد كمال الدين (الوطن، ٢٠٠٩/٥/١٨) على عدم الاستعجال في اصدار المواقف والأحكام، وعلى ضرورة التحقق من صحة المعلومات قبل نقلها إلى الخارج. وأكد كمال الدين أن إطلاق الإتهامات بدون تثبت يؤسس لعدم مصداقية من يطلقها، وهي



سلمان كمال الدين

تؤثر على سير النشاط الحقوقي (وتضعنا أمام حرج أمام المنظمات الدولية وأمام المواطنين). من جهته علق الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان الدكتور عبد الله الدرزي

بأن المنظمات الدولية لديها عيون وهي تعمل في البحرين منذ سنوات وتعلم ما يجري على أرض الواقع. ورأى ان الإتصال بالمنظمات الحقوقية الدولية ليس معيباً وليس تسريباً، وإنما (تحديد موقف). وأضاف: (نحن لا نسرب معلومات، لكننا نعمل بشكل علني وما نقوله في البحرين نقوله على المستوى الخارجي في المؤتمرات ولا نخفي شيئاً).

وأكمل الدرزي: (كجمعية فإننا دائماً وقبل أن نصدر بياناً أو موقفاً معيناً نأخذ تفاصيل الموضوع بشكل أساسي، خصوصاً وأن إصدار البيان أو المعلومات تعتمد عليه المنظمات الدولية في تحديد مواقفها... قمت بزيارته. جعفر كاظم ابراهيم - في المستشفى، ولم نقم بإصدار بيان أو تعليق صحفي،

وذلك لعدم التسرع في طرح الأمور، وتوجيه اتهامات لأي أحد قبل التأكد، خصوصاً مع وجود شكوك في صحة الحادث).

## الأمن يهوع ندوة ضد (التجنيس)

منعت قوات الأمن في ١٦/٥/٢٠٠٩ فرع جمعية (وعد) بالمرحوق من عقد ندوة (مناهضة التجنيس السياسي) كان قد دعا إليها تحالف من ست جمعيات سياسية. وقالت الجهات الرسمية أن سبب المنع أن المشرفين لم يبلغوا رسمياً الجهات الأمنية عنها، حيث اتصلت الأخيرة بالجمعية قبل يومين من عقد الندوة تدعوهم للإبلاغ. وبرت تلك الجهات المسألة بأن الفعالية ستتعدى حدود المشاركين فيها المقرر إلى الشوارع المحيطة وغيرها، حيث الحشود الجماهيرية، ما يلزم إخطار الجهات الأمنية. إلا أن (وعد) رفضت الطلب الحكومي، ورأته غير مبرر قانوناً، واعتبرته تضييقاً على الحريات العامة. وقد أصدرت الجمعيات الست بياناً شجبت فيه الموقف الحكومي، واعتبرت المنع تعسفاً واعتداء على حرية التعبير، وأعلنت استمرارها في أنشطتها في مواجهة ما أسمته (التجنيس السياسي).

## وفد حقوقي يزور سجن النساء

زار وفد مكون من ١٠ حقوقيين على رأسهم أمين عام الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عبدالله الدرزي مركز إصلاح وتأهيل النزليات الكائن بمدينة عيسى (سجن للنساء)، وذلك في التاسع من مايو الماضي. وشمل الوفد أطباء نفسيين ومحامون وباحثون اجتماعيون، وأطباء. وتأتي الزيارة - حسب أمين العام الجمعية - بموافقة وزارة الداخلية، وهي الزيارة التي أجلت منذ ثلاث سنوات. وكانت الوزارة قد وافقت على الزيارة بعد لقاء تم بين الدرزي ووزير الداخلية قبل بضعة أسابيع، وبعد اجتماع ضم فريق عمل

الوزارة والجمعية.

وقد التقى الوفد بعشرين سجيناً من ما مجموعه ٥٨ سجيناً، وقام الفريق الحقوقي بملء ثلاث استمارات تتعلق بنزليات السجن وأحوالهن، والثانية تتعلق بمرافق السكن وأماكن التأهيل، في حين تهتم الإستمارة الثالثة بمسؤوليات السجن وأرائهن.

وكان الدرزي قد شدد على أن الجمعية ستلتزم في مراقبتها للموضع وتعبئة الإستمارات بالمعايير الدولية المتبعة، وتوقع أن يتم إنهاء التقرير المتعلق بالزيارة خلال



شهر، سيرفع الى وزير الداخلية. وحسب الدرزي: (اتفقنا مع الوزير على أن يتم تزويده بالتقرير، رغبة منه في تطوير الأوضاع في السجن لتكون البحرين في مصاف الدول التي تكون فيها مراكز التوقيف مطابقة للمعايير الدولية) متمنياً أن تأخذ الوزارة بالمقترحات التي يتضمنها التقرير ومعالجة النواقص.

وأكد الدرزي أنه تم السماح لفريق الجمعية بتفقد العنابر الموجودة في المركز، ناهيك عن توفير التسهيلات المطلوبة للحقوقيين، مؤملاً أن تنضم البحرين للبروتوكول الاختياري في اتفاقية مناهضة التعذيب الخاص بحرية التحرك لزيارة السجن.

## مسيرة في يوم العامل العالمي

نظم الاتحاد العام لعمال البحرين مسيرة في الأول من مايو الماضي، شارك فيها العديد من النقابات والجمعيات السياسية.. وحمل المحتفلون يافطات حمراء كتب عليها العديد من الشعارات المطالبة بالعيش الكريم للمواطنين وتحسين ظروف العمل، والمزيد من الحريات النقابية، والمطالبة بكشف ملابسات إفلاس هيئة التقاعد والتأمينات.

٢٣/٥/٢٠٠٩).

## جود) احتواء العنف بتعزيز

### ثقافة حقوق الإنسان

أوضح رئيس التجمع الوطني الدستوري (جود) عبدالرحمن الباكر أن (احتواء العنف لن يكون إلا بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وخلق تيار مناهض لممارسات العنف، والقيام بدور في مواجهة رقعة الفقر، إلى جانب التنوير الديني من خلال مواجهة أفكار التعصب والكرهية والانغلاق ونشر فكر وقيم التسامح، علاوة على إفساح المجال للشباب لكي يكون لهم دور في المشاركة السياسية والتطوعية، بما يساهم مستقبلاً في تجديد النخب السياسية والأهلية بعقليات منفتحة وفاعلة).

ودعا الباكر إلى وضع قضية العنف على طاولة الحوار الوطني والى (إقامة حوار سياسي وأهلي لظاهرة العنف بحثاً

شارك في المسيرة خمسة نواب من كتلة الوفاق، وأكد رئيس الكتلة النائب خليل المرزوق على أن السلطة التشريعية مهتمة بالقضايا العمالية، وأنها أقرت العديد من الملفات الهامة مثل إقرار قانون العمل الأهلي، وتأكيد حق الإضراب، وكفالة حقوق المرأة العاملة، كما أن تلك السلطة رفضت التعددية النقابية التي تفتت العمل النقابي. وفي ختام المسيرة طالب المحتفون بالتصديق على معايير العمل الدولية، والأجر العادل، وأيدوا اتفاقتي ٨٧، ٩٨، وطالبوا بوضع حد أدنى للأجور، ومنح العمال علاوة الغلاء والإسكان، أسوة بالعمال الأجانب عالية المستوى. كما ورفض المحتفون التمييز في العمل على أساس الجنس والعرق والأصل واللون والطائفة والعقيدة والرأي السياسي.

## ندوة لاتحاد النقابات حول

### تأثيرات الأزمة الهالية

بدعوة من الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين، وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، واتحاد عمال النرويج، عقد مؤتمر في البحرين في ٢٣-٢٤ مايو الماضي لبحث آثار الأزمة العالمية وتداعياتها على العمالة في البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي. وكانت مذكرة صادرة عن منظمة العمل الدولية في أبريل الماضي، تتعلق بآثار الأزمة المالية والإقتصادية العالمية على البلدان العربية، قد قالت بأن نظام التأمين ضد التعطل الذي استحدثته البحرين يضمن حماية العاطلين والمسرحين من أعمالهم كما يضمن عودتهم إلى العمل من خلال ربط المنافع النقدية بالمشاركة في التدريب، والمشورة المهنية، ومطابقة الوظائف والمهارات، من خلال مكاتب الاستخدام، وذلك في حال تنامت نسبة انتهاء عقود استخدامهم في المستقبل نتيجة الأزمة المالية.

وأضاف التقرير أن البحرين تعتبر الدولة الوحيدة بين الدول العربية التي توفر منافع تأمين البطالة، حيث وضعت خطة دعم دخل العاطلين، بمن فيهم الباحثين عن العمل لأول مرة، وتضمنت الخطة كذلك تسهيل إعادة إدماجهم في وظائف منتجة (الوسط،

عن المسببات والعلاج وعوامل الوقاية من أجل تحقيق الطموحات الوطنية في العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي).

## البحرين عضواً في

### الشبكة العالمية لأفلام

### حقوق الإنسان

انضمت البحرين رسمياً كعضو في الشبكة العالمية لأفلام حقوق الإنسان. وقالت رئيسة الشبكة أندريه كوهن، أن البحرين أصبحت بعضويتها الأولى على مستوى الشرق الأوسط، وفي المرتبة الخامسة والعشرين على مستوى العالم. وكانت كوهن قد شاركت مؤخراً في مهرجان البحرين الدولي لأفلام حقوق الإنسان، وأشادت بالجهود الرسمية والأهلية لإنجاحه، موضحة أن للمهرجان بُعداً فريداً وقيمة مضافة.

## تأخر إصدار قانون (الصحافة)

المفروضة على الصحفيين، حيث يرى النواب ضرورة إحالة المخالفات الصحافية إلى المحكمة المدنية بدلاً من المحكمة الجنائية.

ممثلو الصحافة أبدوا لأعضاء البرلمان رؤيتهم في القانون، بإضافة إلى ما ذكر بشأن العقوبات، طالبوا مناقشة مسودة مجلس الشورى كأساس للتعديلات المزمعة، باعتباره الأقرب إلى تصوراتهم وطموحاتهم، كما طالبوا بتعديل المادة رقم ٤ المتعلقة بمنح الترخيص وأن تكون هناك قائمة واضحة للممنوعات بدلاً من تركها لاجتهادات المسؤولين أو مزاجهم. أيضاً رأوا في إجراءات الترخيص تشدداً غير مبرر، خاصة تلك المتعلقة بإصدار صحيفة يومية. إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بتنظيم الصحافة الإلكترونية، رأت وزارة الثقافة والإعلام أن يكون بيدها صلاحية إصدار قرارات التنظيم، في حين يرى النواب والصحافيون أن قرار حجب المواقع الإلكترونية يجب أن تكون بيد القضاء.

تقدمت الحكومة ممثلة بوزارة الإعلام منذ أشهر عديدة بمسودة تعديلات لقانون الصحافة والنشر، وفي نفس الوقت تقدم مجلس الشورى (المعين) بتعديلات أخرى، لكي يدرسها البرلمان ويبيد ملاحظاته عليهما كيما يقر القانون نهائياً.

هناك اتفاق بين النواب المنتخبين، وبين السلطة التنفيذية على أن البحرين بحاجة إلى قانون عصري، يزيد من هامش الحريات، ويرفع القيود عن الصحفيين. وهناك شبه اتفاق بين النواب بأن مشروع مجلس الشورى أقرب إلى تحقيق الحريات من المشروع الحكومي، وهناك رأي يقول بضرورة المزاوجة بين مسودتي المشروعين. لكن وحتى الآن، فإن البرلمان لم يمه مناقشاته بهذا الشأن، نظراً لتراكم الأعمال لديه، ما سبب انزعاجاً من الجسم الإعلامي البحريني.

هناك نحو ١٣ مادة من القانون تنتظر الحذف، اعتبرت مجحفة ومعيقة للنشاط الصحافي، بينها مواد تتعلق بالعقوبات

## حتى لا تقع الهنظرات الحقوقية في مصيدة الخطأ

وهذا أمرٌ مقبول بل ومطلوب، طالما أن الأخطاء لن تنتهي، فهي طبيعة بشرية، حتى ولو بذل كل الجهد، فستظهر قضايا مستقبلية.

لكن هذا لا يببرر التشهير، خاصة إذا ما قام على أساس (معلومات خاطئة) يتم التسرع في نشرها، وترتيب مواقف حادة على أساسها.

نعم، فإن المنظمات الحقوقية الدولية تساند النشاط الحقوقي بمواقفها وبياناتها، ولكن تلك المواقف تصبح عبئاً على أكتاف أولئك النشاط وتشوئها لنشاطهم، إن كانت متسرعة خاطئة. إن إصدار بيانات متسرعة مبنية على معلومات خطأ، تدعّم

### التسرع واعتقاد مصدر معلومات

### واحد أوقع منظمات حقوقية

### في أخطاء فادحة

على ارض الواقع أولئك الحقوقيين المسيئين، وتشجعهم على المضي في نهجهم الخاطئ.

رابعاً وأخيراً: التعمية على الأخطاء السابقة وعدم كشفها أو الإقرار بها. فكما تسعى المنظمات الحقوقية المحلية وغيرها الى كشف الأخطاء الحكومية في مجال تجاوز معايير حقوق الإنسان، فإن المنظمات الحقوقية نفسها بحاجة الى مراجعة ذاتها وأدواتها ومنهجها، لتفادي تكرار الأخطاء. ولأن موضوع جعفر ابراهيم هو الثالث من نوعه، في حين جرى غض النظر عن حدثين مشابهين سابقين، فإن القضية بحاجة الى قدر من الشفافية واحترام الذات، وتوفير أخلاقية الاختلاف، لطرق هذا الموضوع بصورة علنية، بغرض التنبيه اليه وعدم تكراره.

أو يعطي فرصة من الوقت للتأكد من حقيقة ما قاله من مصادر أخرى. أيضاً، اعتمدت المنظمات الحقوقية الدولية التي أصدرت بيانات بشأن القضية على مصدر معلومات واحد فقط، وتحت ضغط الإلحاح، وهذا ما لا تفعله في العادة. كما أنها لم تنتظر أو لم تطلب رأي الجهة الرسمية قبل صدور بياناتها أو رسائلها. وكان مرصد البحرين لحقوق الإنسان قد حرص على تنبيه الجهات الحقوقية الدولية والمحلية الى ضرورة اعتماد مصادر معلومات متعددة، حتى لا تقع ضحية المغالاة أو فريسة الأخبار المفبركة ذات الأهداف السياسية.

ثانياً: تأخر الحكومة في الرد على استفسارات المنظمات الدولية بشأن حوادث بعينها، أو عدم الرد مطلقاً. ومثل هذا الفعل، لا يعطي تلك المنظمات من خيار سوى نشر بيانات التنديد اعتماداً على ما يصلها من معلومات. الحكومة نفسها برد فعلها البطيء، وعدم تجاوبها السريع مع أسئلة المنظمات الحقوقية الدولية، ساهمت في تشويه صورتها بشكل مضخم في الخارج.

ثالثاً: التسرع في إصدار الأحكام والمواقف. لا شك أن إصدار بيانات التنديد بالممارسات الشائنة والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان هو من صلب عمل المنظمات الحقوقية. وكما أن تلوّثها في القيام بذلك خطأ، كذلك تسرعها قبل أن تستوثق من المعلومات المتوفرة لديها. الأجهزة الأمنية في البحرين ليست منزّهة عن الأخطاء، ويجب أن تكون تحت الرقابة الدائمة للإعلام ومن قبل منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، فترصد الأخطاء والانتهاكات، المتعمدة أو غير المتعمدة، بغية التنبيه لها وإصلاحها،

نبهتنا - نحن الحقوقيين - قضية جعفر ابراهيم الى مسائل عديدة، ينبغي أن نستفيد منها.

فقد تبين أن بيننا من لديه القابلية لتصديق أية حكاية أو قصة مختلفة، حين تمرّر ضمن إطار سياسي وحقوقى وإنساني. وهذا يعني إمكانية خداع الشارع من جهة، وخداع بعض النخبة المتعلمة من جهة أخرى، وأيضاً يمكن أن يتمدد الخداع ليصل الى المنظمات الدولية التي تتمتع بالمصداقية والتي تعتمد عادة بعض الإجراءات حتى لا تجرّ الى اتخاذ مواقف مبنية على أسس غير صحيحة.

المسارعة في التصديق لا تنمّ فقط عن سذاجة سياسية أو عن جهل بالمعلومة، بل هي تنمّ في الأساس أو تشير الى حقيقة (عدم وجود ثقة) كافية بالأجهزة الحكومية ورأيها، رغم أن الكثير من السياسيين يتحدث عن مسألة (تقوية الثقة) بين الحكومة من جهة والجمعيات السياسية من جهة أخرى، أو بين الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان. لكن حادثة الإعتداء على جعفر ابراهيم واتهامه الأجهزة الحكومية كذبا، تشير الى أن عدم الثقة لازال قائماً، وإلا لما كان هناك مسارعة في التصديق بالحكاية الكاذبة وترتيب أفعال ومواقف سياسية كادت أن تعيد الحرائق والشغب الى الشارع مرّة أخرى. أربعة أسباب أوقع الحقوقيين في مصيدة الموقف الخطأ:

أولها: الإعتماد على مصدر معلومات واحد. فالمعتدى عليه ابراهيم جعفر اتهم الحكومة، ولم يقل الحقيقة، لتبرئة نفسه من تهمة أكبر (على الأقل من الناحية العرفية والاجتماعية). وقد تلقف البعض منا المعلومة وروجها باعتبارها حقيقة ولم ينتظر تحقيقاً



حسن موسى الشفيعي

البحرين تغيّرت، حتى لو لم يعترف القليل منا بهذه الحقيقة. وقد نختلف في تقييم حجم التغيير في الميدان الحقوقي والسياسي وغيرهما. ومادامت أكثرية الشعب تريد الإصلاح وتدعو إليه، فلنحترم - إذن - الواقع الراهن ونبني عليه لمستقبل أفضل. لو كانت الحكومة تقتل وتعذب وتعتقل بأية تهمة، وسجونها مملوءة بالمعتقلين بدون مبرر، فلربما وجد البعض عذراً لترويج الإشاعات المضللة، أما الحال غير ذلك، بحيث لا يوجد سجين سياسي واحد، ولا معتقل رأي واحد، وفيما العملية السياسية قائمة رغم قصورها، والحكومة تصرّ على الإستمرار فيما تعتبره مشروعاً إصلاحياً.. مادامت الحال هكذا، فإن من الخطأ تضليل أنفسنا واعتبار الوضع القائم استمراراً لنهج ما قبل الإصلاحات.

إن استصحاب الماضي يمنع العين والعقل من ملاحظة التغيير، وبالتالي يمكن وبسهولة التفريط فيما تحقق وأنجز حتى الآن.

من شاء فليركز على أخطاء الحكومة وأجهزتها في الميادين المختلفة، وهناك عشرات من منظمات المجتمع المدني المتخصصة قادرة على فعل ذلك، ولكن لنبتعد عن المبالغة وافتعال الأخبار، وتسييس الأحداث العادية، وقلب الإيجابيات الى سلبيات، لأن ذلك وبكلمة: ليس من مصلحة المنظمات الحقوقية، وليس من مصلحة حقوق الإنسان في البحرين.

## من أجل حقوق الإنسان أولاً

# دفاعاً عن أنفسنا لا عن الحكومة

### حسن موسى الشفيعي

بل ما هي الفائدة المنشودة من تشويه صورة الحكومة، بناءً على معلومات مضللة؟ وهل من مصلحة شعب البحرين أن تفقد المنظمات الحقوقية مصداقيتها لديه ولدى المنظمات الدولية؟

إذا زعم أحد بأن أي شيء في البحرين لم يتغير في موضوعات الإصلاح، وجاء آخر وزعم لنا أن انتهاكات حقوق الإنسان قائمة على قدم وساق، ونحن نعلم مسبقاً أن هذا غير صحيح، فالى أين يريد أمثال هذين أن يوصلانا؟

اليس الى الإحباط والعنف كحل وحيد؟ وهل يمكن عبر هذه الطريقة الدفع بالإصلاحات وتطوير حقوق الإنسان في البحرين تدريجياً؟

إن القبول بالإتهامات الجائرة سواء ضد الحكومة أو ضد الأفراد، خلاف العدل، وإحباط للحقوقيين، وسدّ لأبواب التطوير والإصلاح، ومثل هذا يحول موضوع حقوق الإنسان الى مجرد أداة سياسية لا علاقة لها بتطوير حقوق الإنسان فعلاً.

ليست القضية متعلقة بالحكومة، بل بالمنظمات الحقوقية نفسها، فهي يجب أن تحافظ على القدر الأوفر من أخلاقية المهنة، والالتزام بمعايير العدالة في النظرة الى الأمور. ولذا فإن ترويج المعلومات الخاطئة المضللة أياً كان المتهم، وإخفاء المعلومات الصحيحة، أياً كان المستفيد، لا يفيد مشروع حقوق الإنسان في البحرين من قريب أو بعيد.

حتى لو افترضت بعض المنظمات الحقوقية الحكومة خصماً، فمن الحق والصدق مع النفس واحترام العدالة، أن ننصف الخصم، لا أن نخفي محاسنه، ونستجمع كل الرذائل الصحيحة والسقيمة ونحمله إياها.

من مصلحة المنظمات الحقوقية البحرينية، بل من مصلحة الإنسان وحقوقه في البحرين، أن يتم التعاطي مع الموضوع الحقوقي بعيداً عن السياسة، وبعيداً عن المبالغة، وبعيداً عن المكابدة السياسية، وبعيداً عن الأخبار المفتعلة والخاطئة.

لماذا ندعو الى الإبتعاد عن الإنحياز السياسي؟ ولماذا نحث دائماً على الإلتزان في الطرح، والترشيد في المنهج، والتركيز على الأبعاد الحقوقية، دون الغوص في التصارع الذي قد يفكك حتى المنظمات الحقوقية نفسها؟ ولماذا فتحت قضية جعفر إبراهيم الملف مجدداً، ووضعت الحقوقيين - ونحن منهم - في الزاوية محاصرين بالإتهام والتشكيك؟

إن اتخاذ موقف قوي تجاه الأخطاء التي يقع فيها الحقوقيون لا يعني انحيازاً للحكومة، ولا دفاعاً عن أخطائها التي صدرت أو التي ستصدر، بل دفاعاً عن الحقيقة بشكل أساس، ودفاعاً عن حق المجتمع، ودفاعاً عن القيم التي جاءت منظمات حقوق الإنسان لتدافع عنها.

ترى هل كان صحيحاً أن يضلل المجتمع بقضية كاذبة مختلفة من أساسها؟

أم هل كان من الصالح أن يعيش المجتمع توجساً من عودة الشغب الى الشارع، بناء على معلومة واتهام كاذبين، جاءت من شخص هو متهم في حد ذاته؟

أم هل كانت بعض المنظمات الحقوقية البحرينية قد خدمت حقوق مواطنيها حين نسبت تهمة لأبرياء، وجيشت الشارع في مواجهة أجهزة الأمن؟

وكيف يمكن لجهة حقوقية تقف ضد انتهاكات حقوق الإنسان في وطنها، أن تنتهك هي نفسها حقوق آخرين؟

## نائب رئيس الجمعية البحرينية للشفافية

## هوامر صعبة تنتظرنا لتنظيف البلاد من الفساد



يوسف زين العابدين زينل

طاقات كبيرة نحن بأمس الحاجة إليها، كما أن عزوف الدولة والقطاع الخاص عن تمويل مشاريع الجمعية، يحد من عملنا وطموحاتنا.

كيف تقيمون اثر الاصلاحات السياسية في توفير المناخ في الكشف عن الفساد والحد منه؟

لا شك أن هناك آثاراً إيجابية للإصلاحات السياسية على المناخ العام في البلاد وعلى تعاطي الدولة ومنظمات المجتمع المدني مع قضايا الفساد والمحسوبية. إن الترخيص للجمعية البحرينية للشفافية هو أحد هذه الآثار، وترتب على الإصلاحات إزدهاراً في تشكيل منظمات المجتمع المدني السياسية والأهلية والتخصصية، وتوسيع هامش الحريات. وفي الجانب الرسمي جاء تشكيل ديوان الرقابة المالية ونشره لتقريره السنوي ليزودنا بذخيرة في الكشف عن الفساد ومواطنه في الدولة، وإن كان بطريقة غير مباشرة. وجاء ازدهار الصحافة بإصدار صحف بإتجاهات مختلفة وتتمتع بهامش واسع من الحرية، ليكشف الكثير من قضايا الفساد ويتيح المعلومات لنا ولغيرنا، كما أنه وبرغم محدودية صلاحيات مجلس

التفت (المرصد البحريني) بالأستاذ يوسف زين العابدين زينل، عضو البرلمان السابق، ونائب رئيس الجمعية البحرينية للشفافية، تحدث فيها عن جمعياته، وشرح المصاعب التي تواجهها، والأعمال التي أنجزتها، وعلاقتها بمنظمات المجتمع المدني المشابهة، في لقاء مطوّل وممتع، وهذا نصّ اللقاء.

قامت الجمعية بتنظيم العديد من الورش والندوات للتأهيل والتوعية بمخاطر الفساد في القطاع العام والخاص والمجتمع. وتحتل الجمعية مكانة مهمة في المنظمات والشبكات العربية المعنية بالشفافية ومراقبة الانتخابات، وشاركت في العديد من المنتديات، كما أن الجمعية عضو مشارك في منظمة الشفافية الدولية. ورغم ذلك فأمامنا مهام عديدة وكبيرة لم تنجز حتى نلطف بلادنا من الفساد والمحسوبية والمحاباة، ونعزز دولة الشفافية والعدل والقانون.

ما هي المعوقات التي تعترض عمل الجمعية؟

تتعامل الجمعية مع قضايا حساسة في الدولة والقطاع الخاص والمجتمع، وهي قضية الفساد والمحاباه والمحسوبية، والتي تمس مصالح وأوضاع مؤسسات وشخصيات نافذة، في الوقت الذي تسود فيه ثقافة النفعية وتبادل المصالح واستباحة المال العام. إن ظهر الجمعية مكشوف إذا ما تجاوزت ما يعرف بالخطوط الحمراء، وفي غياب التشريعات التي تحمي منظمات المجتمع المدني، والتكتم على كثير من المعلومات التي تعتبر متاحة وبديهية في الأنظمة الديمقراطية، وفي ظل سلطة تشريعية ضعيفة ومنقسمة طائفيًا، فإننا نحفر في الصخر.

إضافة إلى ذلك عزوف الكفاءات عن التطوّر في الجمعية، وهو ما تشكو منه الجمعيات التخصصية، وهو ما يضع أعباءً كثيرة على مجلس الإدارة، ويحرمنا من

إلى أي مدى استطاعت الجمعية البحرينية للشفافية بعد أكثر من سبع سنوات من تحقيق اهدافها المعلنة؟

لا تستطيع أي منظمة مهما بلغت إمكانياتها والتسهيلات المتاحة لها أن تحقق اهدافها حتى بعد عقود، وبالنسبة للجمعية البحرينية للشفافية فإنها تؤسس لعمل لا سابق له، وهو مكافحة الفساد والمحسوبية وتأسيس الشفافية والنزاهة في الدولة والمجتمع، وهي مهمة صعبة، ولكن يمكن القول أن الجمعية رغم محدودية عدد افرادها وإمكانياتها، وصعوبة الوضع الذي تعمل فيه، استطاعت أن تحقق بعض أهدافها، وأهمها مراقبة الانتخابات العامة في مملكة البحرين لدورة ٢٠٠٦ وقد أصدرنا تقريراً وافياً عنها، ونعمل على الإستعداد لمراقبة الانتخابات القادمة في ٢٠١٠. كما أنه وعلى امتداد السبع سنوات، فقد راقبت الجمعية انتخابات العشرات من الجمعيات السياسية والأهلية والإتحادات والنقابات بنزاهة وأمانة.

وعلى صعيد التشريعات، فإن الجمعية قدمت مقترحات تشريعية، وأعطت رأيها في مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة، وهي تعمل مع باقي الخبيرين في السلطة التشريعية وفي المجتمع، من أجل أن تصدق البحرين على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

وعلى صعيد الرقابة على الحكومة، فقد اشتركنا مع مجلس النواب في ورشة عمل ميزانية الدولة للعامين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، وقدمنا رؤيتنا للجنة المالية لمجلس النواب. وعلى صعيد التوعية المجتمعية، فقد

النواب، فقد تعاطى مع عدد من قضايا الفساد في الفصلين التشريعيين الأول والثاني.

ورغم وجود قانون الجمعيات والأندية وقانون العقوبات وقانون الصحافة وغيرها، هناك غياب للتشريعات المكافحة للفساد، وكذلك هناك قيود في حرية الوصول للمعلومات وغيرها.. كل هذا يشكل روادع لعدم المضي بعيداً في الكشف عن الفساد والمفسدين، ويشكل سيفاً مسلطاً على من يعرفون بمطلقي صفارات الانذار. ورغم ذلك فإن على قوى الإصلاح أن تعزز من نضالها ضد قوى الفساد والإفساد.

**الفساد موجود في كل العالم، ما هي أدوات مكافحته على الصعيد الاهلي والرسمي؟**

نعم الفساد موجود في كل العالم، ولا تخلو دولة منه حتى في أفضل الدول الديمقراطية ذات المؤسسات الرقابية القوية وتقاليد النزاهة والشفافية، وآخر ما سمعناه: فضيحة في المملكة المتحدة والتي اعتذر عنها رئيس الوزراء جوردن براون والتي تورط فيها كلا الحزبين العمال والمحافظين.

لكن يكمن الفرق في أنه في الدول الديمقراطية الحقيقية هناك تشريعات ومؤسسات وآليات للرقابة ومكافحة الفساد والمحسوبية وتعزيز الشفافية والنزاهة، ليس في أجهزة الدولة فقط، بل أيضاً في مؤسسات القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات العالمية، وكذلك في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وحتى في المؤسسات الدينية والخيرية. وإذا ما اكتشفت حالات فساد أو إساءة استخدام السلطة أو المحاباة أو المحسوبية يعاقب مرتكبوها حتى لو كانوا رؤساء دول، مثلما حدث مع الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون.

إننا في مملكة البحرين بحاجة الى دراسة تجارب البلدان التي انتقلت من أنظمة التسلط والمحسوبية والفساد الى أنظمة ديمقراطية نزيهة وشفافة، ومثال ذلك ماليزيا، الدولة الاسلامية القريبة منا. كما أننا بحاجة الى تشريعات ومؤسسات رقابية مستقلة

وحقيقية، والى قضاء نزيه، وسلطة تشريعية قوية ونزيهة تمثل المجتمع ومصالحه فعلاً، وسلطة تنفيذية في خدمة الشعب والوطن، ومنظمات مجتمع مدني قوية وفاعلة، وقطاع خاص ذي مسؤولية وطنية واجتماعية .

بإختصار نحن بحاجة الى الكثير والى الكثير قبل أن نطمئن لأوضاعنا .

**هل هناك علاقة بين ثقافة المجتمع وبين الفساد من جهة تعريفه ودرجة خطورته؟**

نعم هناك علاقة وثيقة بين ثقافة المجتمع وظاهرة الفساد وغياب الشفافية والمحاسبية والمحاباه.

ورغم أن ديننا الاسلامي الحنيف، وثقافة مجتمع ما قبل النفط إيجابية في تأكيدها على النزاهة ورفض المحاباة والظلم والفساد، إلا أن القيم التي أشاعها نظام الدولة الريعية، القائم على استخدام عوائد النفط، وأراضي الدولة، وتراخيص الشركات، والهبات بأنواعها، خلقت ثقافة نفعية تسوغ الفساد والمحسوبية والمحاباه، وتغيّب الشفافية والنزاهة، بحيث أضحي المفهوم السائد أن المال العام سائب، وأن أراضي الدولة سائبة، وأن المنصب الحكومي مغنم. وانتقلت العدوى للقطاع الخاص، فزاد

## يوسف زين العابدين زينل

الميلاد: النمامة - ١٩٥٠م .

حصل على ماجستير في القانون الدولي البحري - مالطا ١٩٩٠م، وعلى ماجستير في الإدارة البحرية العامة - السويد ١٩٨٥م. وعلى ليسانس حقوق - روسيا ١٩٧٧م.

شغل منصب أمين عام مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي يناير ١٩٩٥ - ٢٠٠٣م. وتولى وظائف مختلفة في شركة الملاحة العربية المتحدة في كل من دبي والكويت ١٩٩١ - ١٩٩٤م. كما عمل محاضراً في القانون البحري والسلامة البحرية بالأكاديمية العربية للنقل البحري - الشارقة ١٩٨٥ - ١٩٩١م.

الفساد وترك تأثيراته السلبية على المجتمع ومؤسساته، حتى أضحي الشريف والنزيه عملة نادرة.

هل هناك تنسيق بين جمعيتكم وبين جمعيات مماثلة في بلدان اخرى خاصة منظمة الشفافية الدولية، وكيف يمكن الاستفادة من تلك المنظمات في خدمة الوضع الحالي؟

نعم هناك تنسيق بين جمعيتنا وجمعيات مماثلة خليجية وعربية ودولية، كما أننا أعضاء في منظمة الشفافية الدولية وعدد من منظماتها الفرعية .

في منطقة الخليج، فإننا نعيش أوضاعاً مماثلة افرزتها الدولة الريعية، وباستثناء البحرين والكويت لا توجد جمعيات للشفافية في البلدان الخليجية الأخرى، ولذلك فإن الجمعيتين إضافة للجمعية الاقتصادية العُمانية تعمل لمكافحة الفساد. وفي المنطقة العربية، فإنه توجد جمعيات شفافية في بعض الدول، لكننا جميعاً نواجه أوضاعاً مشابهة في صعوباتها من حيث أن الفساد أضحي مؤسساً ومسلماً به في الحياة السياسية والاقتصادية والمؤسسية، في السياسة والمال والمنصب.

وعموماً هناك شبكة تضم عدداً من جمعيات الشفافية في البلدان العربية الاعضاء في منظمة الشفافية الدولية، للتعاون وتبادل الخبرات وعقد المؤتمرات والندوات، وقد استضافت البحرين ورشة مهمة لتعريف دليل النزاهة الدولي، وهو إسهام معرفي مهم في تشخيص الفساد بخصوصياته العربية.

بالنسبة لعضويتنا في منظمة الشفافية الدولية، فهي عضوية مشاركة ونتطلع الى العضوية الكاملة، التي تتيح لنا الاستفادة من خبرات الشفافية الدولية، والمنظمات المتفرعة عنها، سواء في التدريب او المعارف، او تبادل الخبرات. بقي أن أقول أننا شاركنا في المؤتمر الدولي الثالث عشر لمكافحة الفساد والذي نظمته منظمة الشفافية الدولية في أثينا في نوفمبر ٢٠٠٨، واستقبلنا العديد من وفود المنظمة، وقد دعمونا في مراقبة الانتخابات العامة ٢٠٠٦ بشرياً.

## الحكم في أول قضية اتجار بالبشر

في ٢٦/٤/٢٠٠٩، أصدرت المحكمة العليا الإستئنافية تأييداً للحكم الصادر على سيدة أجنبية اتهمت بقضايا ذات صلة بالاتجار بالبشر. وقضى الحكم بحبس المتهمه ثلاث سنوات وستة أشهر، وتغريمها خمسة آلاف دينار، ثم ترحيلها عن البلاد. وقد وجهت التهمة لتلك السيدة بأنها استقبلت عدداً من السيدات الآسيويات في مسكنها، وعمدت الى استغلالهن في أعمال الدعارة قهراً، وذلك باحتجاز جوازات سفرهن، مع تحصيل مبالغ مالية لنفسها.

## وكيل الخارجية المساعد: جهود مستهرة لكافة الاتجار بالبشر

قال وكيل وزارة الخارجية المساعد للتنسيق والمتابعة، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الشيخ عبدالعزيز بن مبارك آل خليفة، أن مشكلة الاتجار بالبشر عالمية، تتطلب تضافر جهود جميع الدول، لوقف تهريب العمال من الدول الفقيرة، والاتجار بالنساء لأغراض جنسية، وتهريب الأطفال، أو استغلال العمال الشرعيين. جاء ذلك في كلمة له في جلسة نقاش في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مكافحة الاتجار بالبشر في ١٣/٥/٢٠٠٩م.

وفيما يتعلق بالبحرين، قال أن المشكلة تتمحور حول (استغلال العمال الأجانب) وأن جهود الحكومة اتخذت طرقاً عدة مثل: تقليل الطلب على العمالة الوافدة، والتحقيق في الإنتهاكات، ومعاينة المخالفين، ومساعدة الضحايا، والتعاون مع الدول المصدرة للعمالة لحماية العمال من مخاطر الإستغلال. وأضاف بأن الحكومة أقرت تشريعاً في يناير ٢٠٠٨ يجرم فيه الاتجار بالبشر، كما أسست لجنة وطنية من منظمات أهلية وغير أهلية لذات الغرض، ووفرت للضحايا المكان الآمن، وبذلت جهداً في تنوير الرأي العام البحريني بالمخاطر، وعقدت مؤتمرات عدة وأقامت ورش عمل وتدريب ووضعت برامج للقضاء والموظفي الدولة لهذا الغرض.

وأشار الى الغاء نظام الكفيل كخطوة متقدمة في هذا المجال، والى أهمية التعاون مع السفارات الأجنبية ومنظمات المجتمع المدني أيضاً مع مجتمع رجال الأعمال للحد من ظاهرة الاتجار

بالبشر.

## ملك البحرين: لا يوجد سجين رأي واحد

يعتبر ملك البحرين في كلمة له بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة (٣/٥/٢٠٠٩)، أن لحرية الصحافة أهمية بالغة في مشروعه الإصلاحية، وأن ما تتمتع به الصحافة من حرية شاهدة على انفتاح البحرين وصيانتها للحرية الأساسية، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير، مؤكداً على خلو السجون من أي موقوفين في قضايا الرأي أو حرية التعبير، ومسجلاً اعتزازه بتلاؤم مسيرة البحرين مع مقتضيات العهود الدولية، والتشريعات الحقوقية الأممية.



ورأى الملك بأن الصحافة في بلاده قد حققت مكتسبات جليلة، وأن السلطات التشريعية والتنفيذية تسعى لتحقيق أقصى

قدر من الأمان والحماية والحرية للصحافة والصحافيين في إطار القانون، وتنظيم الأطر الإجرائية التي ترتب ممارسات العمل الصحفي. كما تعهد الملك بالعمل على تطوير المشهد الإعلامي واستكمال أدواته وفقاً للمعايير المهنية وثقافة المجتمع. ودعا إلى النأي عن دعوات الفرقة، والى الأخذ بثقافة الانفتاح والتشارك مع الآخر، والى إطلاق مبادرات مجتمعية وحكومية من أجل تعزيز دور الصحافة في حماية الوحدة والسلم الإجماعي، وتطوير مفهوم الإعلام المدني الذي ينمي الشعور الوطني الصحيح، والمساند لروح المسؤولية الوطنية.

من جهتها، نظمت وزارة الثقافة والإعلام في ٣/٥/٢٠٠٩، حفل استقبال بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. وقالت وزيرة الثقافة والإعلام د. مي آل خليفة، أن من اهتمامات الوزارة تعزيز الشراكة مع المؤسسات الصحافية والإعلامية المحلية والدولية، بما يسهم في الارتقاء بواقع العمل الصحفي والإعلامي، والارتقاء بمعايير المهنية والاحترافية والحرية المسؤولة. وفي المناسبة أطلقت الوزيرة (المبادرة البحرينية للإعلام المدني) وأعلنت استحداث (جائزة البحرين لحرية الصحافة) تمنح في اليوم العالمي لحرية الصحافة اعتباراً من العام المقبل ٢٠١٠م، بقيمة ١٠٠ ألف دولار، للصحافيين البحرينيين المتميزين.

## إطلاق موقع إلكتروني للمراجعة الشاملة

بالتعاون بين الجهات الرسمية والأهلية المعنية بحقوق الإنسان، وبهدف إعداد قاعدة معلومات ونشر ثقافة وتعزيز وتطوير حقوق الإنسان.. أطلق في ٢٦/٤/٢٠٠٩ الموقع الإلكتروني للمراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان باللغتين العربية والانجليزية، وذلك تحت رعاية د. نزار البحارنة وزير الدولة للشؤون الخارجية. ويعتبر الموقع الأول من نوعه على مستوى العالم، حيث يقدم معلومات في مختلف المجالات، ومنها حقوق المرأة والطفل، وحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي، والحريات الأساسية، ويتضمن الموقع منتدى يستطيع زواره المشاركة فيه بأرائهم ومقترحاتهم.



مثل الأمم المتحدة المقيم في البحرين، السيد الأغا، قال في المناسبة بأن البحرين أنجزت خطوات حقيقية باتجاه تنفيذ عدد من التزاماتها التي ذكرتها أثناء المراجعة الشاملة. وأضاف بأنها تعتبر نموذجاً تحتذي به الدول الأخرى في المنطقة في كيفية التعامل مع متطلبات تلك المراجعة.

## البحرين: الهزبة ١٥٦ في حرية الصحافة!

اعتبرت منظمة فريدم هاوس، في تقريرها السنوي الصادر في الأول من مايو الماضي، البحرين ضمن قائمة الدول (غير الحرة) والتي تفتقر الى الحرية الصحافية. وحسب مؤشرها الخاص بها فإن المنظمة وضعت البحرين في

## البحرين: إلغاء نظام (الكفيل)

تنتهجها مملكة البحرين لاصلاح سوق العمل وتدفق العمالة الاجنبية، كما انه يعكس روح العدالة الاجتماعية والانسانية).

في الإتجاه نفسه، هُنَا الناطق بإسم الخارجية البريطانية البحرين على إصدارها لقانون العمل الجديد، واعتبره (خطوة أولى جريئة) مؤملاً أن تتبعها باقي دول المنطقة، في حين علقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان على القرار ووصفته بأنه (إيجابي ومهم). كما طغت في الصحف الخليجية مقالات تأييد للقانون البحريني.

أيضاً، أشاد رئيس جمعية مقومات حقوق الإنسان بدولة الكويت عادل الدمخي بقرار البحرين، مؤكداً أنه قرار شجاع ويمثل انتصاراً لحقوق الإنسان، وخطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. وأضاف: (نحن إذ نثمن لمملكة البحرين هذه الخطوة فإننا نناشد أصحاب القرار في دولة الكويت أن يحذوا حذو البحرين... كي ننتصر لحقوق الإنسان ونحافظ على الثوب الكويتي الأبيض أمام المحافل الدولية).

لكن القرار وضع دول الخليج الأخرى في موقع حرج، فهي كالبحرين تتعرض لضغوط محلية من قبل التجار ورجال الأعمال الذين يرون أن مصالحهم تتعارض مع القانون الجديد. فقد رأَت غرفة تجارة وصناعة البحرين في القرار إضراراً بالمستثمرين ومشروعاتهم، مطالبة بإلغائه وعدم تنفيذه. وانضمت جمعية المقاولين البحرينية إلى رافضي القرار، مؤكدة في بيان أصدرته (أن هذه القرارات المتسارعة تعتبر انتهاكاً صارخاً لاستقرار سوق العمل وأوضاع المقاولين وأصحاب الأعمال).

أعلن وزير العمل البحريني د. مجيد العلوي أنه بدءاً من الاول من أغسطس الجاري ستتولى هيئة تنظيم سوق العمل البحرينية - وليس أصحاب العمل - كفاءة تأشيرات العمال الأجانب، بحيث يمكنهم التقدم للسلطات بطلب تغيير أصحاب العمل. وحسب وزارة العمل فستكون هناك انعكاسات ايجابية على العمالة المحلية والأجنبية، من بينها رفع الرواتب، والقضاء على ظاهرة ما تسمى (العمالة السائبة). وسبق لوزير العمل أن وصف نظام الكفيل بأنه (لا يختلف عن نظام العبودية).

ويعتبر هذا التغيير الأول من نوعه في منطقة الخليج، وقد لاقى استحساناً ودعماً قوياً وفورياً من جهات عديدة. هيومن رايتس ووتش أشادت في ٢٠٠٩/٥/١٣ بالخطوة، ورأت أنها ستدخل تحسناً كبيراً على أوضاع العمال المهاجرين، وستقلص من تعرضهم للإستغلال، كما رأَت ضرورة أن يشمل القانون علامات المنازل اللاتي هن أكثر حاجة الى الرعاية. وقالت نيشا فاريا نائبة قسم المرأة في المنظمة، بأن البحرين تستحق الإشادة بقوة لكونها أول دولة تتحرك على مسار إصلاحات ملموسة وعلى الدول الأخرى أن تحاكيها، ذلك أن أغلب حكومات المنطقة تقر بأن نظام (الكفيل) يسمح بالإساءة الى العمال الأجانب، ولكنها لم تتحرك الى الأمام.

أيضاً أشاد المدير العام لمنظمة العمل العربية الدكتور أحمد لقمان في ٢٠٠٩/٥/١٢ بقرار البحرين إلغاء نظام الكفيل، وأعرب عن الأمل في أن تحذو دول عربية أخرى حذوها. واعتبر لقمان القرار البحريني (شجاعاً ويأتي ضمن حزمة تدابير



المرتبة ١٥٦ في مستوى الحرية الصحافية على مستوى العالم (١٩٥ دولة)، في نفس مستوى سلطنة عمان، وفي نفس القائمة التي ضمتّ دولاً مثل ليبيا والجزائر والمغرب والأردن وتونس وإيران واليمن والسعودية عداها التقرير من بين ٦٤ دولة (غير حرّة).

## رئيس مجلس حقوق الإنسان في البحرين

زار رئيس مجلس حقوق الإنسان الدولي مارتن أ. أومويبي، البحرين، وقد استقبله في ٢٠٠٩/٥/١٨ رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، وأكد له (الحرص المضاعف) على صيانة واحترام حقوق الإنسان. أيضاً التقى رئيس المجلس بوزير الدولة للشؤون الخارجية. وأشاد أومويبي بالتطور الملحوظ في ملف البحرين الحقوقي، وقال أنه (متميز وواضح ودقيق)، وأضاف بأن البحرين تتمتع بمناخ منفتح، مشيداً بالعلاقة الوطيدة بين المجلس والمنامة.

## ورشة عمل حول الصحة وحقوق الإنسان

نظمت وزارة الخارجية البحرينية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، والمكتب الاقليمي للبرنامج الانساني للأمم المتحدة، ورشة عمل حول الصحة وحقوق الإنسان، وذلك يوم ٢٠٠٩/٥/١٢م الماضي، أكد خلالها وزير الدولة للشؤون الخارجية د. نزار البحارنة على سعي البحرين الدؤوب نحو تنفيذ تعهداتها في المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان. من جانبه، قال وزير الصحة د. فيصل بن يعقوب الحمير أن حقوق الإنسان في الرعاية الصحية لا تكتمل إلا بالحياة في بيئة نظيفة خالية من مصادر التلوث الخطيرة، مشدداً على تبني سياسات صحية لتحقيق الحد الأدنى من تلك الحقوق بما في ذلك حق كل مواطن

في الحصول على خدمة طبية متقدمة وأمنة.

وسوق الأباطيل لا يمكن أن يدوم طويلاً). ورأى الوزير أن (تسريب الادعاءات حول الحادثة إلى بعض المنظمات الدولية لحقوق الإنسان يُعد أسلوباً عقيماً وقاصراً ولا ينسجم مع روح العصر) مضيفاً أنه بعد أن انكشفت الحقيقة (نتطلع لل دور الإيجابي الذي يقوم به من يساند الحقيقة ويدافع عنها). واعتبر الوزير الحادثة (فرصة لبناء الثقة وخلق أجواء الطمأنينة) متمنياً أن يأتي اليوم (الذي نرى فيه المواطن يدافع عن رجال الأمن بدلاً من المزايدة عليهم بالاتهام، ومن كانت لديه الشجاعة للمطالبة بحقوق المواطنين الذين يعتقد بأنهم مظلومون، فيجب أن يكون لديه المزيد من الشجاعة بعد ظهور الحقيقة لإنصاف رجال الأمن، فإننا مواطنون تم اتهامنا دون وجه حق).

في الحصول على خدمة طبية متقدمة وأمنة.

## وزير الداخلية: نحن مواطنون اتهمنا دون وجه حق

في معرض تعليقه على الإتهامات التي تعرضت لها وزارة الداخلية بشأن قضية المواطن جعفر كاظم ابراهيم، قال وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة بأن (اتهام رجال الأمن جزافاً ودون وجه حق... يعد اعتداء على صورة الوطن وإساءة لجميع المواطنين). وأضاف: (الكلمة المسؤولة يجب أن تتحرى الصواب، وأن تكون هادفة لكشف الحق والحقيقة، فتشويش الرأي العام

## أي مستقبل لحرية الصحافة في البحرين؟

والنشر، والذي لم يثمر سوى بقاء القانون في نسخته الأصلية نافذاً وهو ما يجعل الصحفيين ينظرون بقلق شديد إلى التباطؤ في إقرار قانون معدل مستنير يستجيب لكل الملاحظات التي طرحت عليه منذ صدور ذلك القانون في ٢٠٠٢). وأوضحت النقابة أن التعديلات التي تقدم من حين لآخر على هذا القانون تستجيب لبعض الملاحظات لكنها تضيف قيوداً جديدة من جانب آخر). وشددت النقابة في بيانها على أن حرية الصحافة وحرية التعبير ليست ترفاً أو قيمة طارئة يمكن تأجيلها



في أوقات ما أو تكييفها طبقاً للرغبات، بل حق ثابت ووسيلة لا غنى عنها لمجتمع تعددي متعاف وصحي ووسيلة لترسيخ السلام الاجتماعي).

عالمياً، اعتبرت منظمة فريدم هاوس، في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٩ والصادر في الأول من مايو الماضي، البحرين ضمن قائمة الدول (غير الحرة) والتي تفتقر إلى الحرية الصحافية ووضعت البحرين في المرتبة ١٥٦ في مستوى الحرية الصحافية على مستوى العالم من مجموع ١٩٥ دولة. في مؤشرات أخرى هامة، احتلت مملكة البحرين المرتبة الخامسة في حرية الصحافة حسب المقياس الدولي لمنظمة (مرسلون بلا حدود) لعام ٢٠٠٨، واحتلت المرتبة السادسة حسب التقرير السنوي لمركز عمان لدراسات حقوق الإنسان حول

البحرين عدداً من التقارير الإقليمية والدولية. ولم يكن المكوّن المحلي بغائب عن الأحداث فيما يتعلق بحرية الصحافة. فعلى المستوى المحلي لاحظ المراقبون أن قانون الصحافة الحالي به عيوب واضحة حيث أنه ينص على عقوبات جنائية في حق الصحفيين. كما أن إجراءات الترخيص لا تتسم بالمرونة المطلوبة خاصة لجهة ترخيص الصحف اليومية. وما زال الموقف من الصحافة الإلكترونية غامضاً لجهة صلاحية منع وحجب المواقع الإلكترونية. وهذه الصلاحية تمارسها الآن وزارة الثقافة والإعلام.

ويعارض الصحفيون وكثير من النواب هذه الصلاحية. وأجمع المراقبون على أن أكثر من عشر مواد من القانون الحالي تحتاج لحذف وليس للتعديل لأنها معيبة وتنتقص من حرية الصحافة. كما لاحظ المراقبون ببطء العملية التشريعية

لعمل التعديلات اللازمة لقانون الصحافة والنشر، حتى تلك التعديلات التي تقدمت بها الحكومة منذ أشهر عديدة ما زالت تراوح مكانها.

من ناحية أخرى، عبّرت نقابة الصحفيين (تحت التأسيس) عبر صحيفة البلاد، عدد ٤ مايو، أن حرية التعبير التي أنعشتها البدايات الواعدة عند انطلاق المشروع الإصلاحي، أصبحت تتعرض للانتقاص من السلطة التنفيذية والمشرعين أيضاً وقطاعات مجتمعية أصبحت ترى في حرية التعبير عبئاً وليس حقاً ثابتاً في الدستور).

وحسب الصحيفة، لفتت النقابة في هذا الشأن، عبر بيان أصدرته بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة إلى (الجدل الطويل حول قانون الطباعة والصحافة

شهدت مملكة البحرين في الآونة الأخيرة حراكاً كبيراً فيما يتعلق بالعمل الإعلامي عموماً وحرية الصحافة على وجه التحديد. ويأتي هذا الحراك في الإطار الرسمي ممثلاً في الدولة وأجهزتها المختصة وعلى المستوى الأهلي ممثلاً في النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان. واكتسب هذا الاهتمام بعده الإقليمي والدولي أيضاً كما سنرى لاحقاً.

ومع تبشير الثالث من مايو، انتظمت الفعاليات والاحتفالات البحرين بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. وكانت مناسبة حقيقية للوقوف على أين تقع البحرين في خارطة الحقوق الصحفية وأي مستقبل ينتظر حرية الصحافة في ظل الأوضاع المتقلبة داخلياً وعالمياً.

فعلى المستوى الرسمي إعتبر ملك البحرين في كلمة ضافية له في ٣ مايو بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، أن حرية الصحافة أهمية بالغة في مشروعه الإصلاحي. كما أكد إيمانه بحرية الرأي والتعبير والحفاظ عليها، وجدد التأكيد على أن المشروع الإصلاحي الشامل وضع حرية الصحافة في مقدمة اهتماماته باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز الحوار والتنمية والتطوير. من ناحية أخرى، نظمت وزارة الثقافة والإعلام في ٣ مايو، حفلاً بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، أطلقت من خلاله الوزارة (المبادرة البحرينية للإعلام المدني) وأعلنت استحداث (جائزة البحرين لحرية الصحافة) تمنح في اليوم العالمي لحرية الصحافة اعتباراً من العام المقبل ٢٠١٠م للصحفيين البحرينيين المتميزين.

ومع توفر هذا الدعم السياسي من أعلى المستويات السياسية، هل يعني هذا أن الصحافة في البحرين تتمتع بأقصى درجات الحرية وأنه لا توجد معيقات أو عقبات حقوقية تمس بها وبحريتها؟ احتلت أخبار حرية الصحافة في

ضمن البلدان العربية التي تتمتع بـ (درجة عالية) في مجال حرية الصحافة، حسب الجدول أدناه.

إنَّ خطاب الملك وإدراكه التام لحرية الصحافة، إضافةً إلى التقارير المحترمة، المتعلقة بحرية الصحافة والنقد البناء، والآراء المتباينة داخل البحرين حول القوانين التي تحكم العمل الصحفي تبرز محطات هامة نذكرها في شكل توصيات:



ضرورة الاهتمام الرسمي والشعبي والإعلامي والنقابي والحقوقى بالعمل الصحفي وكيفية تطويره.

الحاجة الماسة لقوانين صحفية تواكب مرحلة التحول الديمقراطي وتبني على مكتسبات المشروع الإصلاحية. حيث تمنع تلك القوانين الحجز الإحتياطي للصحافيين وتجرمهم بسبب نشاطهم الصحفي. كما أن هنالك ضرورة لتوفير المعلومة أو تسهيل الحصول عليها بواسطة الصحفيين ونشرها، وتسهيل إجراءات ترخيص الصحف اليومية، وتوفير الحماية والحصانة الكاملة للصحفيين.

أهمية تدريب الصحفيين والإعلاميين عموماً كوسيلة لتطوير العمل الإعلامي والصحافي خدمة لقضايا حقوق الإنسان والحرية الأساسية ووضع البرامج التدريبية والتأهيلية المناسبة.

ونشر في قانون الصحافة. وهذا ما يعمل من أجل تغييره منظمات حقوق الإنسان ونقابة الصحفيين إضافة للمشرعين. وفي هذا الصدد أشار التقرير إلى أن القوانين في البحرين، كما في الدول العربية كلها، تنص على حق الصحافة في ممارسة النقد لأعمال الموظف العام شريطة إثبات صحة الواقعة وحسن النية. وأن القوانين في البحرين، كما في الدول العربية كلها، تنص على حق الطعن في الأحكام المتعلقة بجرائم المطبوعات أمام محكمة أعلى.

ورغم نص القوانين في البحرين على ضمان حق الصحفي في الوصول الى المعلومات، ولكن في الواقع العملي تتاح المعلومات بدرجة ضعيفة حسب التقرير. من ناحية أخرى أشار التقرير إلى وجود ميثاق شرف صحفي في البحرين ولكنه في الواقع العملي ضعيف جداً، أسوة بباقي الدول العربية.

إنَّ الإهتمام برفع كفاءة الصحفيين وتدريبهم هي من المسائل التي تساهم في نوعية العمل الصحفي وإجاداته ومهنيته. وفي هذا الصدد أشار التقرير إلى أن نوعية الدورات التدريبية التي أقيمت في البحرين كانت في الواقع العملي مفيدة جداً. ولم يتحقق هذا التقييم الجيد سوى في ثلاث بلدان أخرى هي لبنان، الأردن وقطر.

ورغم القصور والعقبات والتحديات التي تحيط بحرية الصحافة في البحرين، إلا أن تقرير مركز عمان وضع البحرين

حالة الحريات الصحفية في الدول العربية لعام ٢٠٠٨.

وهذا الاهتمام الإقليمي والدولي بحرية الصحافة له دلالاته لما تمثله الصحافة من مكانة ولما تلعبه من دور في تنمية مفاهيم الديمقراطية والشفافية والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب. وبما أنه تم استعراض تقرير بيت الحرية في هذا العدد، فليس ثمة ما نشير إليه بصدده. ويبقى تقرير مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان مهماً.

جاء تقرير المركز شاملاً ووافياً لعوامل كثيرة منها اهتمام المركز بالحريات الصحفية في الدول العربية فقط مما يعني تركيز الدراسة، ونسبة لشموله ومقارنته للحريات الصحفية في عدد ١٨ دولة عربية ولتنوع فريق إعداد التقرير الذي تكون من ١٢ شخصاً. وتناول تقرير مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان الحريات الصحفية في البلدان العربية لعام ٢٠٠٨.

أشار التقرير إلى أن البحرين هي إحدى ثماني دول عربية تستخدم فيها القوانين السالبة للحريات الصحفية في الممارسة العملية بدرجة قوية رغبة منها في تقييد العمل الاعلامي وضبطه بما يحقق مصالحها. كما أشار التقرير إلى أن ٣ صحفيين في البحرين قد تم توقيفهم احتياطياً خلال عام ٢٠٠٨ في قضايا مطبوعات ونشر. وفي هذا الصدد سجل التقرير محاكمة صحفيين إثنين أمام محاكم مدنية بخصوص جرائم مطبوعات

#### جدول رقم (٢٤)

#### درجة الحرية الصحفية في الدول العربية

عالية جداً	عالية	نسبية	معتدلة جداً	معتدلة جداً
الكويت	لبنان	الأردن	تونس	سوريا
قطر	موريتانيا	المغرب	العراق	السعودية
الإمارات	البحرين	الجزائر	فلسطين	ليبيا
		السودان	اليمن	
		مصر		

## مرصد البحرين: المعلومات الخاطئة تضر بالنشطاء الحقوقيين

الوضع تأزماً). واختتم المرصد بيانه بالقول: (إن المنظمات الحقوقية المحلية والخارجية



كما الأشخاص الذين روجوا للإتهامات، مطالبون بالإعتاظ مما جرى، بل قد يكون من الصحافة والرشد والمسؤولية اصدار بيانات اعتذار للجمهور الذي التبتست عليه الحقائق، وحتى يثبت أن الجميع قد استفاد من هذه الحادثة المؤسفة واتعظ بها).

وأضاف: (إننا ندعو المنظمات الحقوقية البحرينية الى عدم التسرع في توجيه الإتهامات، كما ندعو المنظمات الحقوقية الدولية الى التبصر وتوثيق معلوماتها قبل أن تطلق بياناتها، فإن الأخطاء الشنيعة كهذه لا تضر بمصداقيتها وحدها، بل كل العاملين في الميدان الحقوقي في داخل البحرين، فضلاً عن أن بياناتها - إن كانت خاطئة - قد تزيد من توتير الأوضاع الأمنية، وتبعد المدافعين عن حقوق الإنسان عن هدفهم المنشود). كما دعا المرصد في بيانه الجمعيات السياسية والدينية في البحرين الى (أن تقود الشارع الى حيث النضج والوضوح، لا أن تتغلب عليها عواطف الشارع، فتزيد

في بيان له حول قضية جعفر كاظم ابراهيم، صدر في ١٨/٥/٢٠٠٩م، طالب مرصد البحرين لحقوق الإنسان (بعدم تسييس القضايا، والى تأمين الحد الأدنى من الثقة بين العاملين في مجال حقوق الإنسان من جهة وبين الأجهزة الحكومية البحرينية من جهة أخرى).

ورأى المرصد في بيانه ضرورة عدم التسرع في إطلاق الأحكام، والتأكد من صحة المعلومات، وذلك للحفاظ على مصداقية المنظمات الحقوقية الدولية والعاملين في المجال الحقوقي الذين تضرروا بشدة من تلفيق الإتهامات وتحويل القضايا الجنائية الى مسائل حقوقية، واضفاء صفة سياسية عليها.



## أهنستي: تقاعس

## رسمي، ومزاعم بالتعذيب

قالت العفو الدولية في تقريرها السنوي الذي صدر في ٢٨/٥/٢٠٠٩، والذي يغطي حالة حقوق الإنسان في العالم على مدى عام ٢٠٠٨م.. أن السلطات في البحرين (تقاعست عن التحقيق على نحو كاف في الإدعاءات المتعلقة بتعرض معتقلين للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة). ولخص التقرير التجاوزات في (احتجاز عدد من منتقدي الحكومة لفترة وجيزة، وأغلقت عدة مواقع على الإنترنت، وأعدم شخص واحد). في حين أشارت الحكومة الى (أنها تعتزم إلغاء بعض جرائم النشر والحد من التمييز ضد المرأة في القانون وإجراء بعض الإصلاحات).

التقرير المتعلق بالبحرين جاء في صفحة واحدة تقريباً، وتضمن خلفية حول الوضع آنئذ حيث اندلاع مظاهرات عنيفة في مارس وأبريل ٢٠٠٨م جاءت

القيود عن الصحافة). وأشار التقرير الى أنه في أغسطس ٢٠٠٨، أعدم مواطن بنغلاديشي كان قد أدين بقتل مستخدمه. وفي ديسمبر من نفس العام امتنعت البحرين عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي الى وقف تنفيذ أحكام الإعدام على المستوى العالمي.

أشار التقرير أيضاً الى زيارة مندوب العفو الدولية للبحرين في أكتوبر ٢٠٠٨ والتقى مع بعض المسؤولين وأعضاء مجلس النواب ونشطاء حقوق الإنسان والصحافيين والمحامين والمعتقلين السابقين. وفي نوفمبر حضر مندوب العفو الدولية اجتماعاً استضافته الحكومة البحرينية للنظر في تطبيق التوصيات التي وردت في تقرير المراجعة الدورية الشاملة.

احتجاجاً على مزاعم بشأن التمييز، وتعطيل الإصلاحات السياسية. هذا وقد لقي شرطي مصرعه، في حين تم اطلاق سراح ١٣ شخصاً اعتقلوا على خلفية التظاهرات من خلال عفو ملكي في يوليو ٢٠٠٨م.

أشار التقرير الى خضوع البحرين للفحص من قبل مجلس حقوق الإنسان ضمن نظام (المراجعة الدورية الشاملة) وقال التقرير أن الحكومة (قدمت تعهدات هامة في مجال حقوق الإنسان من بينها تشكيل هيئة وطنية لحقوق الإنسان، وسحب التحفظات التي أبدتها البحرين لدى التوقيع على بعض موثيق حقوق الإنسان، وإصلاح القوانين المتعلقة بالأسرة والجنسية، واعتماد قانون جديد لحماية الخادمت في المنازل، ورفع